

قوله وتارة يأخذ تلك كاحلا الى اخوة أي يفرض له الثلث إذ انقص بالمقاسمة عنه ههنا ما ذكر
 جد وأخت أو أختان النصف للجد والنصف للأختين جد وأخت وأخت للجد ههنا من
 خمسة وثلاثه للاخت والمقاسمة ههنا خير له جد وأخوان أو أخت وأختان أو أخت
 لأختان أو أكثر فعلا من كراهة للزوج النصف للجد والثلث للجد والثلث للجد والثلث
 للاختين يحان الامم من الثلث الى السدس ويقع لمن السدس ولا يفرض لمن لا يراه ههنا
 يفرض للاخت مع الجد الا كراهة له لانه لم يفرغ من الاجرة به شيئا وههنا فضل للرحمانيين
 السدس فيما ههنا في هذه المسائل عصبية في من ههنا يد ياخذ ان الباقي وهو السدس وقد قدم
 عن الاصحاب انه ليس في النساء عصبية الا الاخت مع البنت او العتمة وخر خير ههنا
 عصبية وقد اشترتا اليه فيما سبق فيم ذكره وان لم يبق بعد ذلك ان فرض من الأقل من السدس
 او لم يبق شي فرض للجد السدس وأبعية المسئلة مثاله زوج وبنت وأم وجد للبنت النصف
 وللزوج الربع وللأم السدس ويفرض للجد السدس أصلها من التي عشر وتعمل الى ثلثه عشر ولا شيء
 الا لأخت وكذا ان كانت أختا لانه عصبية مع البنت وان كان البنت اثنتين فرض لمن البنتان وعصبية
 المسئلة فتكون أصلها من التي عشر وتعمل الى خمسة عشر وعلى هذا ففرض نصيبان سأل الله تعالى
 انهم ههنا أقفوله بعد ذوى الفروض والدرناق والاراد بالارفاق الموصيانا ومعناه ان يخرج
 ما أوصى به الميت من المال يجعل كانه لم يخلف المورثة الا الباقي بعد ذلك بعد قضاء الدين كما
 بيننا في أول الكتاب ولما تصح مسألة الوصية والميراث فانه اذا أوصى بشي جعلنا الموصى
 لا بد على المسئلة كما نزلت به حتى يدخل التقصير على جميع المورثة من ان الأوصى بالثلث
 والمسئلة من اربع جعلنا المسئلة من ستة الموصى له اثنا وان كان من ستة جعلنا ههنا
 تسعة له ثلاثه وان كانت من ثلاثه وأوصى بالربع جعلنا ههنا ربع الموصى له سهم والباقي للمورثة
 وان لم يوص مسئلة المورثة الام تسعة كئله اخوة الام وستة اخوة الأب فأطلب له ثلث وربع وذلك
 من التي عشر للموصى له بالربع ثلاثه والمورثة تسعة وعلى هذا المنهاج قاعدة الميراث للجد اذا
 اجتمع مع الاخوة هو الأب أو ابوه وان عليا كما ذكرنا في أول الباب وحالف الغرابي والرحماني
 في الكفاية فقال لا ليس لأب الجد وان علم مع الاخوة الا السدس فقط ولا يقاسم الاخوة والرحماني
 عليه الجمهور وهو الاول وهو الهداية والله اعلم

خير له ويقع السدس

قوله وتارة يأخذ تلك كاحلا الى اخوة أي يفرض له الثلث إذ انقص بالمقاسمة عنه ههنا ما ذكر
 جد وأخت أو أختان النصف للجد والنصف للأختين جد وأخت وأخت للجد ههنا من
 خمسة وثلاثه للاخت والمقاسمة ههنا خير له جد وأخوان أو أخت وأختان أو أخت
 لأختان أو أكثر فعلا من كراهة للزوج النصف للجد والثلث للجد والثلث للجد والثلث
 للاختين يحان الامم من الثلث الى السدس ويقع لمن السدس ولا يفرض لمن لا يراه ههنا
 يفرض للاخت مع الجد الا كراهة له لانه لم يفرغ من الاجرة به شيئا وههنا فضل للرحمانيين
 السدس فيما ههنا في هذه المسائل عصبية في من ههنا يد ياخذ ان الباقي وهو السدس وقد قدم
 عن الاصحاب انه ليس في النساء عصبية الا الاخت مع البنت او العتمة وخر خير ههنا
 عصبية وقد اشترتا اليه فيما سبق فيم ذكره وان لم يبق بعد ذلك ان فرض من الأقل من السدس
 او لم يبق شي فرض للجد السدس وأبعية المسئلة مثاله زوج وبنت وأم وجد للبنت النصف
 وللزوج الربع وللأم السدس ويفرض للجد السدس أصلها من التي عشر وتعمل الى ثلثه عشر ولا شيء
 الا لأخت وكذا ان كانت أختا لانه عصبية مع البنت وان كان البنت اثنتين فرض لمن البنتان وعصبية
 المسئلة فتكون أصلها من التي عشر وتعمل الى خمسة عشر وعلى هذا ففرض نصيبان سأل الله تعالى
 انهم ههنا أقفوله بعد ذوى الفروض والدرناق والاراد بالارفاق الموصيانا ومعناه ان يخرج
 ما أوصى به الميت من المال يجعل كانه لم يخلف المورثة الا الباقي بعد ذلك بعد قضاء الدين كما
 بيننا في أول الكتاب ولما تصح مسألة الوصية والميراث فانه اذا أوصى بشي جعلنا الموصى
 لا بد على المسئلة كما نزلت به حتى يدخل التقصير على جميع المورثة من ان الأوصى بالثلث
 والمسئلة من اربع جعلنا المسئلة من ستة الموصى له اثنا وان كان من ستة جعلنا ههنا
 تسعة له ثلاثه وان كانت من ثلاثه وأوصى بالربع جعلنا ههنا ربع الموصى له سهم والباقي للمورثة
 وان لم يوص مسئلة المورثة الام تسعة كئله اخوة الام وستة اخوة الأب فأطلب له ثلث وربع وذلك
 من التي عشر للموصى له بالربع ثلاثه والمورثة تسعة وعلى هذا المنهاج قاعدة الميراث للجد اذا
 اجتمع مع الاخوة هو الأب أو ابوه وان عليا كما ذكرنا في أول الباب وحالف الغرابي والرحماني
 في الكفاية فقال لا ليس لأب الجد وان علم مع الاخوة الا السدس فقط ولا يقاسم الاخوة والرحماني
 عليه الجمهور وهو الاول وهو الهداية والله اعلم



باب المعاد